المحاضرة رقم:02

-الحركة الوطنية التونسية 1919- 1939

أولا : نشاط الحركة الوطنية التونسية من 1919 – 1930

لقد أدت الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى إلى إرساء دعائم الحركة الوطنية ، التي تأثرت بسلسلة من الأحداث الدولية والإقليمية نذكر منها :

استغلال مبادئ الرئيس الأمريكي توماس وودرو ويلسن في 8 جانفي 1918 أمام الكونغو من الأمريكي ، المتعلقة بحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها،وقد علق التونسيين عليها آمالا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وعلى رأسهم عبد العزيز الثعالبي في مؤتمر الصلح[1] .

انتصار الثورة البلشفية ، ودورها في مساندة حركات التحرر[2].

مبادرات الزعيم الوطني المصري سعد زغلول ، المتمثلة في تشكيل وفد من حزب الأمة وطرح قضية الاستقلال ، في مؤتمر الصلح بباريس وتأثير على زعماء الحركة الوطنية كعبد العزيز الثعالبي ورفقائه[3].

منع طرابلس الميثاق الأساسي في 1919م و ينص على تأسيس مجلس منتخب إلى جانب الوالي الإيطالي ، وهو عبارة عن استقلال داخلي ، وقد ساهم هذا الأمر في تشجيع النخبة التونسيين على مطالبة فرنسا بهذا الأمر[4].

تعاطف بعض العناصر اليسارية البرلمانية مع المطالب الوطنية ، والتي تندد بالاستعمار الإمبريالي وكشف حقائقه و تحقيق الاستقلال [5].

---

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص205.

[2] نفسه،ص47 .

[3] خليفة الشاطر وآخرون :المرجع السابق،ص85

[4] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 212

[5] خليفة الشاطر وآخرون،المرجع سابق ص47

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتطور نشاط الحركة الوطنية ، عودة الاستعمار الفرنسي إلى استعمار الأراضي ، أصدر المقيم العام إيتان فلاندان بفعل أمر 8 ماي 1920 على ضم الأحباس لصالح المساحات الزراعية وهو ما آثار حفيظة مشايخ الطرق الصوفية .

تدني أوضاع الفلاحين بفعل الجفاف 1920- 1924 وتنظيم مظاهرات أمام مقر الإقامة العامة[1]

حصيلة الحرب أو ضريبة الدم ، حيث تلزم التونسيين بأداء خدمة عسكرية تدوم 3 سنوات تتبعها 7 سنوات في قوات الاحتياط ، فقد جندت فرنسا من التونسيين 80.000 جندي ويقرر أوغستان برنار حوالي 10.723 الدب قتلوا وهي نفسها التقديرات التي أقرتها الحماية الفرنسية سنة 1920[2].

سن قانون الثلث الاستعماري المتمثل في ترفيع من أجور الموظفين الفرنسيين فقط ، وهو ما ساهم في تعميم الفوارق بينهم وبين التونسيين[3].

بعد احتداد السياسة الاستعمارية ، قرر زعماء حركة الشباب التونسي تأسيس حزب وطني والتف عبد العزيز الثعالبي ، وعلي باش جانبه العديد من اللقاءات والاجتماعات في مارس 1919 م حضره 30 مندوب من المسلمين ، 30 من اليهود ظهرت فيه تيارين ، الأول ينادي بدستور لتونس والثاني ينادي بالإصلاحات تدريجية لتطوير النظام ، و لم يتصل المجتمعون إلى اتفاق ، فتقرر عقد اجتماع آخر تخلف فيه اليهود وفيه تأسس الحزب التونسي ، إلا أنه لم يكن حزبا . بالمعنى الصحيح ، وكان عبارة عن تجمع وطني غايته لا تتجاوز إجراء إصلاحات إلا أنه استطاع أن يجمع الأنتلجنسيا التونسية حوله ، فكثر المتنبون إليه [4]

-وقد قررت قيادة الحزب إرسال أحمد السقا في أفريل 1919 م للقيام بمهام تبليغ مطالب التونسيين إلى مؤتمر الصلح ، لعرض القضية التونسية في أوساط الدولية لكسب الرأي العام ، والاتصال ببعض الأوساط اليسارية لاسيما الحزب الاشتراكي ولعرض القضية التونسية على

[1] خليفة الشاطر، المرجع السابق ص85

[2] علي محجوبي ،المرجع سابق، ص202

[3] نفسه ،ص203

[4] عبد العزيز الثعالبي ،تونس الشهيدة ،تر:سامي الجندي ،ط1،دار القدس ،لبنان 1975 ،ص14

مجلس النواب الفرنسي ، كما قرر الحزب إرسال عبد العزيز الثعالبي إلى باريس لمساعدته . وكان لهذا الأخير الفضل في تدويل القضية التونسية من خلال الانضمام إلى جمعيات : اللجنة الفرنسية الشرقية ، الجمعية الفرنسية الشرقية ، اللجنة الفرنسية الإسلامية . كما كتب العديد من المقالات من الصحف ، والتأثير على لونجيه ،رونودي بيني ، كما اتصل بزعيم الاشتراكيين مارسيل كاشان الذي مكنه من عرض القضية التونسية [1].

إلا أن فشل الحزب الاشتراكي في انتخابات أكتوبر 1919 م ، كان خيبة لأمال الوطنين التونسيين ، بعد تأكد عبد العزيز الثعالبي من زيف وعود ولسن في مبادئه واعتبر المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية [2].

إصدار كتاب تونس الشهيدة بالفرنسية أرسل بالبريد إلى العديد من وزراء ونواب وموظفين كبار و كان في البداية سريا ، ثم اقتطفت منه الصحف مقاطع ونشرها . أوضح في الكتاب الأوضاع التي يعيشها التونسيين وألقي القبض على الشيخ الثعالبي في 13جويلية 1920 بتهمة التأمر على أمن الدولة التونسية[3]. وقد أسس رفقائه بعد وضع حد للخلافات بين حسن القلاتي ومحمد الرياحي الحزب الحرّ الدستوري التونسي في مؤتمر الأول بمدينة تونس بدار الشيخ كاهية 1920/03/14. وأعلن عنه في مؤتمره الثاني 1920/06/03 بمترل الشيخ حمودة المنستيري بالمرسى وأخذ من مدينة تونس مقرا له[4].

برنامجه : لقدت عقدت النخبة التونسية اجتماعا عاما بتونس يوم 1920/02/05 اتفق فيه الجميع على وضع برنامج سياسي جديد، حدّدوا فيه أهداف الحزب التي عرفها عليه ابن عياد على الثعالبي في رسالة له بتاريخ 1920/03/07 للنظر والتحقيق فيها. فوافق عليها بعد أن قام بتعديلها ،وردها إليه في 1920/03/18 . وصار هدا البرنامج بعد إقراره النهائي يمثل ميثاق الحزب الذي طالب بجملة من الحقوق المنتزعة [5] قام الأعضاء بصياغتها على النحو التالي .

---

[1] الثعالبي،المصدر السابق ،ص17

[2] خليفة الشاطر وآخرون ،المرجع السابق، ص86

[3] عبد العزيز الثعالبي ،المصدر السابق ص18

[4] علي محجوبي ،المرجع السابق ص54.

[5] حسيبة طبوني ،تطور الحركة الوطنية التونسية ودورها في مواجهة الحماية الفرنسية 1904الى 1919 مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة خميس مليانة ،قسم العلوم الإنسانية 2014-2015،ص49.

1-تشكيل مجلس استشاري يتكون من أعضاء فرنسيين وتونسيين منتخبين بالاقتراع العام تكون له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله ، كما له صلاحيات واسعة لاسيما فيها يتعلق بالقضايا المالية.

2- تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

3- الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

4- منح التونسيين حق أشغال الوظائف الإدارية

5- المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوربيين على حساب التونسيين.

6- تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة

7- حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات

8- مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية و أملاك الدولة

9- إجبارية التعليم.

إن هذه المراجعة المعتدلة للبرنامج الوطني المستخلصة في المطالب التسعة قد سمحت للوفد المكلف بعرضه على السلطات الفرنسية من إن يلقى استقبالا أفضل في سالفه بباريس وبالحصول على تعيين مقيم عام جديد مكلف بدراسة الوضع بتونس وإجراء الإصلاحات الضرورية فكانت إجراءات رفع حالة الحصار السارية المفعول منذ 10 سنوات ، العفو على زعيم""""الدستور " إنشاء وزارة للعدالة وإسنادها لمسلم . تشكل في مجملها إشارات للتهدئة[1].

وقد فصل في أهدافه إقرار برنامج الحزب الذي جاء مفصلا على الهدف التالي:

1- الحكومة : تتألف في حكم الدستور من الوزراء الذين يختارهم من يعينه الأمير لتأليف الوزارة وتولي رئاستها ، وتكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي ، ويجب لبقائها في الحكم أن تتمتع بثقة الأغلبية . ولهذه الوزارة الحق في تكليف المقيم العام الفرنسي بتونس بإدارة

[1] أحمد عبيد ،المرجع السابق ،ص184-185

السياسة الخارجية تحت مسؤوليتها . وذلك ريثما تتمكن الحكومة التونسية من تسيير شؤونها الخارجية بنفسها مباشرة بواسطة مكلفين بشؤونها الخارجية .

2- مجلس الأمة التونسي : يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون خاصة . ونظرا للحالة الراهنة يمكن للجاليات الأجنبية أن ينوب عنهم ممثلين لا يمكن أن يتجاوز عددهم ثلث مجموع أعضاء المجلس نظرا لعدم وجود أي حق شرعي يسمح للأجانب بالمشاركة في العمل التشريعي مع التونسيين وهذا في حالة مرهونة يتمكن الأجانب من الامتثال للقوانين التونسية[1].

أما فيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد وعشرون سنة له الحق في انتخاب الأعضاء التونسيين بمجلس الأمة أما انتخاب الأعضاء الأوربيين فيجرى على مقتضيات خاصة تصدرها الحكومة بالاتفاق مع المقيم العام ويصادق عليها مجلس الأمة. أما المجالس العامة في مراكز الولايات فتتمثل وظيفتها في مشاركة رئيس المجلس القائد في إدارة الولاية وينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام كبقية المجالس الانتخابية الأخرى[2].

3- هياكل الحزب:

لقد حدد النظام العام للحزب تبعا للهياكل التالية :

1-الشعب المحلية : لقد نص الفصل الخامس من قانون الحزب على السماح لأعضائه بتأسيس شعب عندما يصل منخرطيها إلى سبعة منخرطين وهو الحد الأدنى وحدد النظام الداخلي لهذه الشعب . حيث اعتبر حضور جلساتها أمرا ضروريا على كل عضو تابع يملك بطاقة انخراط ، ولذلك عليه أن يقوم بواجبه . وأن حدث داخل بأحد واجباته تقترح اللجنة التنفيذية المحلية على اللجنة المركزية للجهات طرده من الحزب وتمثل دور الشعب المحلية في ربط عمليات الحزب في الجهات والقيام أعضائه بنشر الدعاية للحزب وإدخال فكرته في وسط الطبقات التونسية [3].

2- اللجنة التنفيذية المحلية : هي السلطة العليا في الشعب المحلية ، تتركب من ثلاثة أعضاء يقع انتخابهم في جلسة مكونة من جميع الأعضاء التابعين للشعبة .تجتمع هذه اللجنة مرتين في

[1] يوسف مناصرية ،الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934) رسالة لنيل شهادة ماجستير ،تاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر 1985-1986،ص59

[2] المرجع السابق،ص60

[3] نفسه،ص67.

الشهر على الأقل ، من أجل توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة، وتكوين الحركات المحلية وتسيير أعمال الحزب من خلال الإشراف على الدعاية وجمع المال وتقرير الميزانية ، واتخاذ القرارات السياسية الهامة مع العمل على التنسيق بين مختلف اللجان الجهوية.

3- شعب الجهات : لقد نص قانون الحزب على تأسيس شعب للجهة شرط أن تحتوي على خمس شعب محلية لا يقل عدد أعضائها عن خمس مائة عضو من مهام شعب الجهات احترام مبادئ برنامج الحزب ، ومقررات المؤتمر العام واللجنة التنفيذية المركزية.

4- اللجان المركزية للجهات : تتركب اللجنة المركزية من 5 أعضاء على الأقل نصفهم من البلدة التي هي مركز الجهة واللجنة مسؤولة عن أعمالها أمام مؤتمر الجهة الذي تقوم بانتخابه كما لها سلطة المطلقة في ضبط العمل في دائرتها بالاتفاق مع اللجنة المركزية [1].

5- مؤتمر الجهات : يتألف من نواب الشعب المحلية ، ويقوم بالنظر في حالة الحزب وتعيين نواب الجهات فيه وتحرير المقترحات المراد عرفها على المؤتمر العام .

6- المؤتمر العام : يتألف من نواب شعب الجهات الواقع تعيينهم من طرف مؤتمرات الجهات بنسبة عضو واحد على كل شعبة واجب وجوده في مؤتمر الجهة لتمثيلها وعضو آخر ينوب عن كل فريق يتألف من مائتين و خمسين عضو عاملا. وله السلطة العليا في إدخال كل التغيرات على برنامج الحزب وتنظيماته . كما ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب مرة كل سنتين.

7- اللجنة التنفيذية المركزية : تتركب من 15 عضو وهي المسؤولة عن أعمالها لدى المؤتمر العام الذي يفرض عليها وجوب دعوته لعقد جلسة عامة ، وتتخلص مهامها في مراعاة مقررات المؤتمر والحفاظ على برنامج الحزب والسهر على تطبيقه . كما تعمل على نشر حركة الحزب وسط أعمالها ومساعيها لدى المؤتمر[2].

كما حدد القانون الأساسي للحزب كيفية أداء اليمين الدستورية والقبول في العضوية للحب فأوجب على كل من يريد الانخراط في سلك الحزب أن يقسم باليمين المعبرة شرعا على أنه محترم أصول الحزب وبرنامجه « أقسم بالله العظيم على العمل بمبادئ الحزب الحر الدستوري

[1] قدادرة شايب ،الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري دراسة مقاومة أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة منتوري قسنطينة ،ص117،118.

[2] حسيبة طيبوني ،المرجع سابق ،ص54-59.

التونسي والإخلاص له مدى حياتي ، ولا أخونه أبدا. والله على ما سأقول شهيدا وهو حسبي ونعم الوكيل »

كما حدد كيفية تمويله رسميا،فأوجب على كل عضو من أعضائه أن يدفع مبلغا قيمته عشرة فرنكات شهريا. وارتفعت فيما بعد إلى اثنتي عشر فرنك كما كان يقبل التبرعات التي كانت تقدم إلى أمين ماليته أو تسلم له مباشرة[1].

بناءا على القانون الأساسي للحزب الحر الدستوري التونسي .أجمع الحاضرون على منح رئاسة الحزب الشيخ عبد العزيز الثعالبي غيابيا.ووقع انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الأولى . فاختير المحامي أحمد الصافي أمينا عاما للحزب ، والمحامي صالح فرحات أمينا عاما مساعدا.والشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال ، ومحمد لصالح ختاش أمينا عاما مساعدا للمال. أما السادة الأعضاء فهم المنصف المنستيري الطيب الجميل ومحي الدين القليبي ، وأحمد توفيق المدني وعلي كاهية والشاذلي خزندار.

ولكن على أثر خروج الثعالبي من السجن انعقد مؤتمر الحزب الثالث في 21 ماي 1921 بدار الشيخ المختار كاهية ، وتقرر تسليمه إدارة الحزب التي اسند ت إليه رئاستها ثم تقرر في اجتماع آخر بتاريخ 29 ماي 1921 برئاسة الثعالبي انتخاب اللجنة التنفيذية بقيت فيها الأمانة العامة في يد المحامي أحمد الصافي واختير أحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي والطيب الجميل أمينا عاما مساعدا للقلم الفرنسي ، والشيخ حمودة المنستيري أمينا للمال ، واختير الأستاذان المنوبي درغوث والطيب رضوان مستشارين للمالية[2].

ثانيا – نشاط الحزب الحرّ الدستوري التونسي :

اتجه نشاط الحزب في اتجاهين متوازيين أولهما مع سلطات الحماية الفرنسية ، وثاني محاولة كسب السلطة الشرعية المتمثلة في البايات وضمه إلى جانب الحركة الوطنية ، وكان الهدف هو كسب الحماية من تعسف الإدارة الفرنسية ومن وسائل الحزب التي اعتمد عليها :

أ-نشاط الوفود:

[1] مناصري،المرجع سابق ص69-70.

[2] مناصرية، المرجع السابق، ص70-71.

1-الوفد الدستوري لدى الباي :

لقد كان أعضاء الحزب الدستوري مؤيدين لحكم العائلة المالكة الحسينية ، عكس أفكار محمد باش حانبة الذي كان يطالب بالنظام جمهوري ،كما نجد أيضا تأييد الباي محمد الناصر لفكرة منح دستور وإحداث إصلاحات رغم عدم معارضته لنظام الحماية ، ضم هذا الوفد 40 شخصية تونسية قدم في 1920/06/18 ، كان يضم علماء ومدرسيين ومحاميين وتجار يرأسهم الصادق النيغر والذي عرض مطالب الحزب على الباي هذا الأخير الذي أيدها بتأثير من ابنه المنصف ويظهر ذلك في تصريح له:« يا أولادي ، ما تظنون بموقفي ما أنا إلا واحد منكم أشعر بما تشعرون و أحسن بما تحسون و أرغب ما ترغبون ستجدونني معكم دوما وباستمرار ومطالبكم هي مطالبي و سأسعى جاهدا لتحقيقها بكل ما ملكت من قوة وأوتيت من حل»[1]

2- الوفد الدستوري لدى الحكومة الفرنسية :(جوان – جويلية) 1920:

ضم الوفد 3 أعضاء من محاميين وملاكين من مشايخ الطرق الصوفية وهم : أحمد الصافي ، صالح بلعجوزة، بشير عكاشة أما الملاكين : بشير البكري، مصطفى الباهي وانضما إلى جانب عبد العزيز الثعالبي وأحمد السقا في باريس ، أعدا مذكرة لتنديد بنظام الحماية ، وتذكير بتضحيات الشعب التونسي في الحرب[2].

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص254،255.

[2] علي محجوبي، المرجع السابق، ص64،